

وزارة التجارة وترقية الصادرات

قرار وزاري مشترك مؤرخ في 12 ذي الحجة عام 1443 الموافق 11 يوليو سنة 2022، يعدل ويتمم القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 9 ربيع الأول عام 1433 الموافق 2 فبراير سنة 2012 الذي يحدد تنظيم الإدارة المركزية لوزارة التجارة في مكاتب.

إنّ الوزير الأوّل،

ووزير المالية،

ووزير التجارة وترقية الصادرات،

- بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 21-275 المؤرخ في 19 ذي القعدة عام 1442 الموافق 30 يونيو سنة 2021 والمتضمن تعيين الوزير الأوّل،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 21-281 المؤرخ في 26 ذي القعدة عام 1442 الموافق 7 يوليو سنة 2021 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة، المعدل،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 95-54 المؤرخ في 15 رمضان عام 1415 الموافق 15 فبراير سنة 1995 الذي يحدد صلاحيات وزير المالية،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 02-453 المؤرخ في 17 شوال عام 1423 الموافق 21 ديسمبر سنة 2002 الذي يحدد صلاحيات وزير التجارة،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 02-454 المؤرخ في 17 شوال عام 1423 الموافق 21 ديسمبر سنة 2002 والمتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة التجارة، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 14-193 المؤرخ في 5 رمضان عام 1435 الموافق 3 يوليو سنة 2014 الذي يحدد صلاحيات المدير العام للتوظيف العمومية والإصلاح الإداري،

- وبمقتضى القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 9 ربيع الأول عام 1433 الموافق 2 فبراير سنة 2012 الذي يحدد تنظيم الإدارة المركزية لوزارة التجارة في مكاتب،

يقرّرون ما يأتي :

المادة الأولى : يهدف هذا القرار إلى تعديل وتنظيم أحكام القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 9 ربيع الأول عام 1433 الموافق 2 فبراير سنة 2012 والمذكور أعلاه.

المادة 2 : تعدل وتتم أحكام المواد 3 و7 و14 و15 من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 9 ربيع الأول عام 1433 الموافق 2 فبراير سنة 2012 والمذكور أعلاه، وتحزّر كما يأتي :

" **المادة 3 :** تنظم مديرية العلاقات مع المنظمة العالمية للتجارة، كما يأتي :

(أ) المديرية الفرعية لتجارة البضائع، وتضم مكتبين (2) :
.....(بدون تغيير).....

(ب) المديرية الفرعية لتجارة الخدمات والملكية الفكرية، وتضم مكتبين (2) :
.....(بدون تغيير).....

(ج) المديرية الفرعية للأمانة التقنية، وتضم مكتبين (2) :
1- مكتب متابعة المفاوضات للانضمام لأسواق البضائع والخدمات،

2- مكتب متابعة المسائل المتعددة الأطراف".

"**المادة 7 :** تنظم مديرية الجودة والاستهلاك كما يأتي :

(أ) المديرية الفرعية لتقييس المنتوجات الغذائية، وتضم ثلاثة (3) مكاتب :
.....(بدون تغيير).....

(ب) المديرية الفرعية لتقييس المنتوجات الصناعية، وتضم ثلاثة (3) مكاتب :
.....(بدون تغيير).....

(ج) المديرية الفرعية لتقييس الخدمات، وتضم ثلاثة (3) مكاتب :
.....(بدون تغيير).....

(د) المديرية الفرعية لترقية الجودة وحماية المستهلك، وتضم ثلاثة (3) مكاتب :
.....(بدون تغيير).....

1- مكتب متابعة وضع حيز التنفيذ البرامج الإعلامية والتحسيسية المتعلقة بالجودة وحماية المستهلك،

2- مكتب العلامات التجارية والعلامات التصنيفية والتسميات الأصلية،

3- مكتب متابعة وتنشيط نشاطات جمعيات المستهلكين".

"**المادة 14 :** تنظم مديرية الموارد البشرية كما يأتي :

(أ) المديرية الفرعية للموظفين، وتضم أربعة (4) مكاتب :
.....(بدون تغيير).....

(ب) المديرية الفرعية للتكوين، وتضم ثلاثة (3) مكاتب :
.....(بدون تغيير).....

.....(بدون تغيير)....."

" **المادة 15 :** تنظم مديرية المالية والوسائل العامة كما يأتي :

(أ) المديرية الفرعية لعمليات الميزانية والمحاسبة، وتضم مكتبين (2) :
.....(بدون تغيير).....

(ب) المديرية الفرعية للتجهيزات والصفقات العمومية، وتضم مكتبين (2) :
.....(بدون تغيير).....

(ج) المديرية الفرعية للوسائل العامة، وتضم مكتبين (2) :
1-(بدون تغيير).....

2- مكتب الصيانة والنظافة وجرّد الممتلكات العقارية والمنقولة.

(د) المديرية الفرعية للوثائق والأرشيف، وتضم مكتبين (2) :
.....(بدون تغيير).....

"**المادة 3 :** تدرج ضمن أحكام القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 9 ربيع الأول عام 1433 الموافق 2 فبراير سنة 2012 والمذكور أعلاه، مادة 16 مكرر تحزّر كما يأتي :

" **المادة 16 مكرر :** تنظم مديرية الأنظمة المعلوماتية، كما يأتي :

أ - المديرية الفرعية لتطوير الأنظمة المعلوماتية وتضم ثلاثة (3) مكاتب :

1- مكتب تطوير التطبيقات المعلوماتية،

2- مكتب تطوير الخدمات على الخط،

3- مكتب متابعة تنفيذ الأنظمة المعلوماتية.

(ب) المديرية الفرعية للصيانة وشبكات الإعلام الآلي : وتضم ثلاثة (3) مكاتب :

1- مكتب الصيانة والمساعدات التقنية،

2- مكتب تسيير شبكات الإعلام الآلي،

3- مكتب تسيير الأمن المعلوماتي".

المادة 4 : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرّر بالجزائر في 12 ذي الحجة عام 1443 الموافق 11 يوليو سنة 2022.

وزير التجارة
وترقية الصادرات
كمال رزيق

عن وزير المالية
الأمين العام
ابراهيم جمال كسالي

عن الوزير الأول
وبتفويض منه
المدير العام للتوظيف العمومية والإصلاح الإداري
بلقاسم بوشمال